

دراسة عن تداول الحاصلات الزراعية في مصر "معوقات وحلول"

مقدمة :

يحتل الغذاء المرتبة الأولى في إنفاق الأسر المصرية، حيث يزيد عن ٥٠% من حجم إنفاق الأسر كمتوسط عام، ويرتفع ذلك لأكثر من ٧٠% للأسر الأكثر فقرا "المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء"، ويلاحظ أن تداول الحاصلات الزراعية في كافة المحافظات المصرية بما فيها محافظة الشرقية تتم بأسلوب فوضوي وغير خاضع للمواصفات الصحية السليمة أو للفحص، وبعض تلك السلع تمثل ضرراً بالغاً على الصحة العامة نتيجة عدم وجود أسواق منظمة تحتوي تلك العشوائيات وتعمل على تحقيق الكفاءة في نقلها ليد المستهلك النهائي، وخفض مستوى الهدر والتلف لها، علاوة على المغالاة السعرية الملحوظة.

وتبحث تلك الدراسة عن المشاكل التي تواجه تداول الحاصلات الزراعية بدءاً من المزارع مروراً بمراحل التداول المختلفة وصولها إلى المستهلك النهائي.

الأهمية الاقتصادية للحاصلات الزراعية في مصر:

- ١- إسهامها المباشر في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.
- ٢- استيعابها لعدد كبير من العمالة الزراعية.
- ٣- تميز بعض المنتجات من الحاصلات الزراعية خصوصاً الخضراوات والفاكهة نتيجة المناخ الموات، ومساهمتها في حل أزمة العملة الصعبة نتيجة العوائد التصديرية.

أهم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في مصر:

- ١- تقلص الأراضي الزراعية الخصبة (الدلتا) نتيجة الإعتداء المستمر عليها، وعلى الرغم من التوسعات الكبيرة في المساحات الصحراوية، إلا أنها تواجه مشكلة الإستدامة نظراً للتصحّر وندرة المياه والتكلفة الزراعية الهائلة.
- ٢- التفتت الحيازي للأراضي الزراعية بما يعيق تعميم ميكنة العمليات الزراعية حيث أن ٨١% من المزارع لا تزيد مساحتها عن ٣ أفدنة "المصدر: هيئة الفاو" <http://www.fao.org>.
- ٣- أزمة المياه المتفاقمة وعدم وصولها إلى نهايات بعض الترع.
- ٤- التقلبات المناخية الشديدة (ظروف اللايقين وأثرها على التقلبات السعرية).
- ٥- انخفاض الأموال المستثمرة في القطاع الزراعي.
- ٦- إنتشار الأمراض التي تصيب النباتات والحيوانات (العفن البني للبطاطس – آفات الطماطم – صدأ البصل – أنفلوانزا الطيور – الحمى القلاعية.. الخ)، بما يؤدي إلى ارتفاع بالغ في الأسعار فور إصابة النبات، علاوة

على السمعة والأثر السلبي على الصادرات المصرية، وكذلك تغلغل الأمراض للإنسان المصري خصوصا أمراض الكبد والبلهارسيا.

٧- ضعف في منظومة الرقابة وتطبيق المواصفات الفنية على المحاصيل الزراعية في كافة مراحلها، بدءاً من الزراعة حتى وصولها إلى يد المستهلك.

٨- يوجد هدر كبير وتلف يصيب الحاصلات الزراعية لعدم وجود منظومة متكاملة في الإنتاج والنقل والتخزين في أغلب المناطق الزراعية (مراكز لوجيستية).

٩- إنعدام وجود منظومة للإستفادة من المخلفات الزراعية (تحويلها إلى علف حيواني أو سماد عضوي).

١٠- التأثير السلبي لإرتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي (معدات - أسمدة - تقاوي .. الخ) وأغلبها مستوردة.

١١- يؤدي عدم توافر المعلومة الدقيقة لأحجام الإنتاج وأماكنه وأحجام التداول والأسعار في كافة مراحل التداول ووجود إحتكارات، إلى إنخفاض كفاءة الإنتاج والتسويق.

١٢- ضعف أجهزة حماية المستهلك وحماية المنافسة ومنع الإحتكار في القيام بدورها وتطبيق العقوبات الصارمة.

١٣- الصعوبة التي يواجهها المزارعون في الوصول إلى تحقيق الإشتراطات المطلوبة لتأهيل السلعة للتصدير

بسبب العجز عن إنتاج منتج آمن صحياً، ويفتضي ذلك وجود اشتراطات في المزارع (نظام سجلات للمزرعة

- قائمة بالمبيدات - أنظمة مكافحة الآفات - توافر دورات مياه - أحواض للتعميم .. الخ).

الواجبات على الحكومة المصرية تجاه تطوير أسواق السلع الزراعية :-

١- يجب على الدولة إعطاء الاهتمام الأكبر للقطاع الزراعي من خلال إنشاء كيانات زراعية ضخمة، ودعم الكيانات الصغيرة والعمل على تجميعها في كيانات أكبر لكي يمكن تطبيق الأنظمة التكنولوجية الحديثة وتحقيق الكفاءة المثلى في الإنتاج الزراعي.

٢- وضع قواعد صارمة لتطبيق المواصفات ومعايير الجودة .

٣- إنشاء أجهزة لمتابعة الأسعار وتحليل أسباب التغيرات السعرية في كافة مراحل الإنتاج مع التعرف على الأسعار العالمية الموازية لنفس السلعة في البورصات العالمية، وتحليل أسباب التباين بينهما وبالتالي القدرة على التنبؤات السعرية المستقبلية.

٤- إعادة تصحيح شاملة للتجارة الداخلية في مصر، ونشر أسواق الجملة في أنحاء الدولة وإدخال الأنظمة الحديثة التي تدار بها الأسواق (البورصات السلعية) مع تحديث القوانين المنظمة لتلك الأسواق بما يمنع الإحتكارات والبلطجة.

المشاكل التي تواجه السلع الزراعية أثناء تداولها في مصر:

وتتمثل تلك المشاكل في عدة جوانب وهي :

١- وجود سلع غير مطابقة للمواصفات وغير صالحة للاستهلاك الأدمي.

٢- التفاوت في سعر السلعة خلال مراحل الإنتاج والتداول المختلفة.

٣- إنخفاض العرض من بعض السلع في مواجهة الطلب "في بعض أوقات العام".

المراحل التي تمر بها الحاصلات الزراعية:

يلاحظ أن أسعار السلع الزراعية تتفاوتت تفاوتاً كبيراً بين المنتج وصولاً إلى يد المستهلك حيث تتضاعف بشكل كبير

مثال :

سعر الموز لدى المزارع لا يتعد في موسم إنتاجه (٥,٥ جنيه) يبيعه تاجر الجملة بـ(٥جنيهات) إلى تاجر التجزئة ليصل إلى المستهلك بحدود (٨ : ١٠ جنيهات)، كذلك سلعة الطماطم التي تخضع لمواسم زراعية متعددة (عروات)، ونتيجة سيطرة كبار التجار والمعرفة المسبقة لمواعيد تلك العروات يقومون بجمعها وتخزينها وطرحها والتحكم في كميات العرض بالسوق لرفع الأسعار وقت الشح، والإستفادة الهائلة التي قد تصل إلى (٥٠٠%) في سعرها، وكذلك فإن الاتفاقيات المسبقة بين كبار التجار في تقسيم السلع بينهم، وعدم قدرة صغار التجار من دخول تلك الأسواق نتيجة إرتفاع أسعار الوكالات وسيطرة أسلوب البلطجة وعدم خضوع تجار الجملة العشوائيين لأي قواعد أو قوانين أو رقابة حكومية، يؤدي إلى رفع السلع على تاجر التجزئة وبالتالي على المستهلك النهائي، لذلك فيمكن رصد عدد من الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع تلك السلعة **وهي :**

المرحلة الأولى : الإنتاج في الأرض الزراعية.

المرحلة الثانية : النقل من المزرعة إلى أسواق الجملة من خلال (المزارع نفسه - تاجر الجملة - الوسيط).

المرحلة الثالثة : مرحلة سوق الجملة .

المرحلة الرابعة : مرحلة تاجر التجزئة .

المرحلة الخامسة : الإستهلاك النهائي.

المرحلة الأولى / مرحلة الإنتاج :

حيث يواجه المزارع العديد من المشاكل في ظل ظروف الالايقين تأثراً بالتغيرات المناخية، مع ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج لديه التي أغلبها مستورد مثل (التقاوي- السماد- المعدات ..الخ)، علاوة على مشاكل إصابة المحصول بالتلف نتيجة أمراض النبات المختلفة، وبالتالي فإن القضاء على تلك المعوقات يساعد على توفير منتج آمن صحياً بسعر منخفض.

المرحلة الثانية : مرحلة النقل من المنتج "المزرعة" إلى "تاجر الجملة":

تلك المرحلة تمثل أهم أسباب وجود إرتفاعات سعرية، وإن طريقة النقل تختلف من مزارع لأخر ومن منطقة

لأخرى :-

أ- بعض المزارعين خصوصاً المزارع المتوسطة والكبيرة لديها القدرة على نقل المحاصيل بعد حصادها مباشرة إلى سوق الجملة .

ب- قيام تجار الجملة باستخدام سياراته ونقل المحاصيل من المزارع مباشرة إلى محل الجملة الخاص به.

ج- في حال التعاقد المسبق بين تاجر الجملة والمزارع يحدد في شروط العقد طريقة النقل إما من خلال المزارع أو التاجر أو شركة نقل أو وسيط آخر.

د- وجود وسيط يقوم بنقل المحاصيل أو التعاقد عليها من المزارع إلى تاجر الجملة.

*ومن خلال الملاحظة والمشاهدة العملية وجدنا أن تلك المرحلة وهي مرحلة النقل هي أكثر المراحل عرضة لعملية رفع الأسعار وأغلب تلك الارتفاعات ليس نتيجة تكلفة النقل إنما نتيجة الممارسات الاحتكارية والإتفاقات التي يمارسها بعض كبار التجار مما يؤدي إلى إيهام المواطن والحكومة إلى عدم توافر تلك السلعة أو إستغلال تلك المعرفة نتيجة حالة اللايقين وعدم وجود ألية صحيحة لتعرف الجهات ذات المصلحة على أوضاع تلك السلعة.

المرحلة الثالثة : مرحلة سوق الجملة :

في محافظة الشرقية تتم ممارسة تجارة الجملة للحاصلات الزراعية أغلبها من خلال أماكن عشوائية غير مرخصة ولا تتوافر فيها القواعد القانونية والصحية التي يشترطها القانون لتجارة الجملة، وعلى الرغم من وجود عدد من أسواق الجملة القليلة للغاية في أنحاء المحافظة التي يتعد عدد سكانها الثمانية ملايين نسمة، إلا أنه لوحظ تقاعس الجهات التنفيذية عن إزالة تلك العشوائيات.

المرحلة الرابعة والخامسة : (تاجر التجزئة والمستهلك النهائي):

حيث يجب توافر أماكن تجارية "هايبيرات" تتعامل بالحجم الكبير، كي يمكنها تقديم عروض سعرية منخفضة للمستهلك النهائي الذي يجب أن يتسم بالرشد في إختيار سلعته وأماكن شراؤه لها، وهذا يمثل إتجاه قوي للدولة حالياً.

إرتفاع أسعار المحروقات يؤثر سلباً على ارتفاع السلع الزراعية :

نظراً لأن الزراعة تعتمد على الميكنة الحديثة كالجارات الزراعية وماكينات رفع المياه وماكينات الرش والحصاد وغيرها كذلك نقل السلعة من المزرعة إلى مقر تجارة الجملة ومن ثم إلى تاجر التجزئة والمستهلك النهائي، وتحتاج بعض السلع إلى التبريد والحفظ وبالتالي إستهلاك الكهرباء.

وتمثل تكلفة عنصر الطاقة في السلعة المتمثل في كل من (الوقود – الكهرباء) بما لا يتعد ١٠ : ١٥% من إجمالي قيمة السلعة لدى تاجر التجزئة، وحيث أن إرتفاعات أسعار المحروقات تتراوح بين ٢٣% : ٤٠%، وبالتالي لا يجب أن ترتفع سعر السلعة عند تاجر التجزئة عن ٥% من الأسعار قبل قرار زيادة أسعار المحروقات، وحيث سجل التضخم العام خلال عام ٢٠١٨م بحدود ١٥% ومن المتوقع أن يسود نفس هذا المعدل خلال هذا العام ، لذلك فإن ارتفاع السلع بحدود ١٥% أمر طبيعي ومقبول، إلا أن البعض يستغل ظروف ارتفاع أسعار المحروقات في تحقيق مكاسب غير شرعية برفع سعر سلعته بشكل مبالغ فيه وهذا ما يجب على الحكومة التصدي له بعقوبات رادعة.

الهدر والتلف أحد أهم أسباب ارتفاع السلع على المستهلك:

نشير إلى أن إمكانية وضع منظومة لتحجيم وخفض حالة التلف أثناء الزراعة، وحالة الهدر التي تتعرض لها السلعة أثناء تداولها وكذلك الناتجة عن تعامل المستهلك النهائي مع السلعة وخاصة الخاضعة لمنظومة الدعم. من أجل ذلك نرى ضرورة وضع منظومة تخضع إنتاج السلع وتداولها للرقابة والتنظيم الجيد، بما يؤدي إلى الحد من الهدر، والعمل على استغلال الفاقد من تلك السلع، بإنشاء مصانع تدوير للمخلفات الزراعية قريبة من أسواق الجملة المتخصصة والمرخص لها.

توصية الغرفة التجارية بالشرقية:

- لا بد من إيجاد منظومة متكاملة تضمن وضع الحلول لتلك المشاكل وتحقيق الكفاءة المثلى في المنتجات الزراعية وتداولها، ولا شك أن القطاع الزراعي له أبعاد كثيرة جداً ويخضع لعدة جهات في الدولة على رأسها وزارة الزراعة، التي وضعت الدراسات العديدة لإيجاد حلول فنية وتعظيم العائد من الزراعات المختلفة في ظل وجود مراكز البحوث الزراعية المنتشرة في أنحاء الدولة المصرية، إلا أننا نرى أن أحد أهم الجوانب التي يجب على الدولة أن تولي إهتماماً بالغاً لها هو إيجاد أسواق جملة حديثة منظمة وبورصات سلعية وفقاً للقواعد الدولية، يمكن أن تحقق نقلة نوعية هائلة في وصول سلعة خاضعة للمواصفات الصحية وبسعر عادل إلى المستهلك النهائي.
- إن أسواق الجملة المنظمة والبورصات السلعية يمكنها أن تخضع السلع إلى منظومة مترابطة، وتشمل الإنتاج والنقل والصحة وصولاً إلى التصنيع والتصدير والقضاء على الممارسات الخاطئة التي تمارسها الأسواق العشوائية (الغير قانونية).
- أسواق الجملة المنظمة تعمل على تحقيق الفاعلية في تحسين تداول السلعة.
- تساعد أسواق الجملة المنظمة في توفير أماكن للتخزين والتبريد والمستودعات نظام جيد للحفاظ على السلعة وتوفير النفقات.
- إن وجود سوق جملة محكم يساعد في توفير المعلومة للبائع والمشتري والمستهلك.
- إن أسواق الجملة المراقب عليها تمنع تداول السلع الغير مطابقة للمواصفات والضارة صحياً.
- إن وجود بورصة زراعية متخصصة تؤدي إلى فوائد هائلة حيث تمثل مصدر موثوق فيه بين البائع والمشتري وتحقق الاستقرار السلي وتتمثل أفضل آلية لإكتشاف الأسعار، من خلال المعرفة التي توفرها لكافة أطراف المنظومة (المزارع – التاجر – المستهلك) من خلال شاشات العرض الفورية، وبالتالي تلغي الميزة التي كان يستأثر بها الوسطاء ويستغلونها لجهل الأطراف الأخرى بالمعلومة الصحيحة، وتعمل على خفض تكاليف إجراء الصفقات وتكاليف تسليم البضائع وخفض الثمن وتأمين الأموال المتداولة والقضاء على الممارسات الإحتكارية بشكل تام، كما تسمح لصغار المزارعين بالتعامل بكميات صغيرة بشكل مباشر مع المستهلك، وتوفر أنظمة للتعاقدات الآجلة تساعد على إكتشاف الأسعار المستقبلية.
- إن وجود أسواق جملة متخصصة وتحتوي على بورصات سلعية متخصصة تعمل على القضاء على العشوائية ليس للتجارة فقط وإنما للصناعة أيضاً، حيث أنها تحقق الكفاءة المثلى للموارد بدلاً من إهدارها.
- إن أسواق الجملة النظامية والبورصات السلعة المتخصصة تعمل على جذب الاستثمار الأجنبي بقوة، وتعمق من الاستثمار الزراعي يؤدي إلى من إحداث تنمية محلية وعوائد للإدارات المحلية المنظمة لتلك الأسواق.
- تساعد أنظمة التداول الحديثة في حث المزارعين على توفير الاشتراطات اللازمة في الناتج وتحسين الإنتاج من حيث (المظهر – النظافة – المذاق ..)، وترفع من القدرة التنافسية للصادرات من خلال حصولها على شهادات الجودة المعترف بها دولياً.

ضرورة تشغيل سوق الجملة بمدينة الصالحية الجديدة :

إن سوق الجملة بالصالحية الجديدة هو سوق عملاق يقع في قلب المناطق الزراعية الجديدة "الصالحية الجديدة – طريق الإسماعيلية – مدينة القصاصين"، وتعد منطقة الصالحية الجديدة ملاصقة لمحور قناة السويس ويخترقها طريق ٣٠ يونيو الجديد.

إن سوق جملة الخضر والفاكهة بالصالحية الجديدة هو سوق تم تصميمه بشكل محترف وبطراز عالمي، يتيح تداول السلع من خلاله بسهولة ويسر، مع توافر الأماكن اللازمة للتدريب، ومكان لإنشاء مركز المعلومات بما يتيح التعرف على الأسعار بشفافية، ونشره على الشاشات الإلكترونية والتعرف على أسعار السلع في البورصات الدولية في نفس التوقيت، كذلك توجد أماكن بهذا السوق تصلح إستغلالها كأنظمة تخزين وتبريد، ويمكن الإستفادة من المخلفات بإنشاء وحدات لتدوير تلك المخلفات تابعة لهذا السوق.

توصية :

نظرا لأهمية الإختصاص المكاني لإنجاح سوق جملة الصالحية الجديدة، يجب منع أي تداول للسلع أو الحاصلات الزراعية بصورة الجملة في منطقة شمال وشرق المحافظة والقضاء على عشوائيات الجملة خصوصا على طريق الصالحة القديمة.

وحيث تفضل السيد الوزير/ممدوح غراب- محافظ الشرقية، بزيارة إلى مقر سوق الجملة بالصالحية الجديدة في يناير ٢٠١٩م، وأبدى إعجابه به، وقد أوصى سيادته بإزالة العشوائيات والوكالات المخالفة الواقعة على طريق الصالحية القديمة، إلا أن الأجهزة التنفيذية لم تقم بتنفيذ ذلك.

إن قيام سوق جملة الصالحية الجديدة بمهام عمله، سوف يمثل نقلة حضارية كبيرة لمنطقة شمال وشرق محافظة الشرقية، في إطار اهتمام الدولة بالتوسع في إنشاء أسواق الجملة النظامية.